عُمان تضع الابتكار محورا لآفاقها الاستثمارية الخضراء

خطط حكومية لتدعيم التحول باتجاه توسيع استخدام التكنولوجيا وتعزيز مجال ريادة الأعمال

يتفق المتابعون للشأن العماني على أن الابتكار بات محورا أساسيا لمستقبل الأنشطة الاقتصادية لتعزيز مؤشرات النمو، وخاصة تلك المتعلقة بالاستثمارات الخضراء، وهو تحول تفرضه التغييرات العميقة في قطاع الأعمال حيث سيعمل على مساعدة مسقط في جني العوائد على أسس مستدامة.

تحفيز الابتكار والإبداع

مسقط – وجهت الحكومة العمانية أنظارها إلى تشجيع الاستثمارات الخاصة بالابتكار إدراكا منها أن هذا المجال أصبح عنصرا حيويا ومهما لتحقيق طفرة اقتصادية مستقبلا وتجاوز مرحلة الأزمة المالية تدريجيا في عالم يشهد تطورا بوتيرة متسارعة.

وتتطلع السلطات إلى الاستثمار في مجال الابتكار بالتعويل على الكفاءات الشبابية لقيادة زمام خطط الدولة مستقبلا ضمن خطة شاملة لتنويع الاقتصاد على أسس وقواعد مستدامة.

وتعتبر التكنولوجيا والابتكار من بين عدة أدوات استراتيجية تراهن عليها الحكومة لتعزيز دورها في الاقتصاد المحلي، كما هو الحال مع جيرانها الإمارات والسعودية والبحرين.

فاطمة البلوشية

براءات الاختراع تشكل بنية مهمة لتحفيز وتطوير الاقتصاد

ولدى المسؤولين قناعة كبيرة بأن بلدهم لديه الفرص والإمكانات والأدوات اللازمة حتى يضع الاقتصاد على درب النهوض وتعزيز جاهزيته للمستقبل وتطوير حلول مبتكرة للتحديات القادمة من أجل مواكبة متطلبات المرحلة المقبلة وصولا إلى تحقيق أهداف "رؤية 2040".

وتسعى مسقط إلى اتخاذ تدابير لتسهيل وتمويل كل ما من شأنه أن يمكّن من الوصول إلى التكنولوجيا وخاصة تلك المرتبطة بالبيئة فضلا عن الدراية الفنية للأطراف الأخرى المستفيدة من تنفيذ بنود وأحكام هذه الاتفاقيات.

ولتنفيذ برنامجها الطموح تتسلح وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار بالاتفاقيات الدولية التي وقعتها الحكومة لدعم الشركات الناشئة ورواد الأعمال، والتي تضمن وجود حلول تقنية وخاصة تلك المتعلقة بمخاطر تغير المناخ الذي يؤثر على اقتصاد دول العالم.

ويؤكد المسؤولون العمانيون أن براءات الاختراع تساعد في توفير عوائد من الاستثمارات في الحلول المبتكرة الخضراء، بينما تلعب المؤشرات الجغرافية والعلامات التجارية دورا مهما في تسويق هذه الحلول وتطويرها.

وترى فاطمة البلوشية، أخصائية براءات اختراع تقنية حيوية في المكتب الوطني للملكية الفكرية العماني، أن دور الملكية الفكرية يتطلب إعطاء المزيد من الأهمية للتخفيف من آثار تغير المناخ.

ونسبت وكالة الأنباء العمانية الرسمية إلى البلوشية قولها إن "حقوق الملكية الفكرية تسهم في إنتاج وتطوير تقنيات التكيف مع المناخ ويعد التطور السريع لهذه التقنيات ونشرها مكونا رئيسيًا في الاستجابة لذلك".

وأضافت أن "براءات الاختراع تشكل بنية اقتصادية مهمة لتحفيز وتطوير هذه التقنيات لتحقيق الاستفادة منها" على نحو أكثر استدامة.

وتطرح التكنولوجيا الخضراء أو الاختراعات الصديقة للبيئة عددًا من الخيارات للتغلب على المشاكل مثل كفاءة الطاقة وبدائل الوقود الأحفوري وتوليد الكربون والحد من التلوث والمعالجة السامة وتنقية المياه وإعادة التدوير والموارد المتجددة وكذلك وسائل التنقل المستقبلية.

وتعتقد البلوشية أن إيجاد نظام فعّال وموحّد للملكية الفكرية في عُمان يعد مع البدائل الأخرى المقابلة لتحفيز التقنيات الخضراء، وهو ما يعزز قدرة التكيف مع تغير المناخ بما يتناسب مع بنود اتفاقية "تريبس" التي حددت معايير دنيا للتقيد بالالتزامات والشروط.

وشددت على أنه من أجل إنجاح أي خطط حكومية في هذا المضمار يجب على القطاعين العام والخاص دعم المشاريع الابتكارية الوطنية لكي تحقق التوازن في استثمار الموارد وذلك بتنويع المشاريع بين المحلية والأجنبية.

وفعليا، تمنح الحكومة العمانية امتيازات وحوافز متنوعة لرواد الأعمال والشركات الناشئة من أجل تقديم أفضل الخدمات والمنتجات من قبل مؤسساتهم.

ويواجه البلد الخليجي تحديات مالية وديونا مرتفعة ونسبة بطالة عالية جعلت السلطات تفكر بجدية في تغيير نموذج التنمية الذي يجعل من استخدام التكنولوجيا إحدى أبرز ركائزه.

وتشير بيانات المنظمة العالمية للملكية الفكرية إلى أن عُمان تقدمت بثمانية مراكز في مؤشر الابتكار العالمي لعام 2021 لتصبح في المركز 76 من بين 132 بلدا في العالم.

ويتابع الخبراء تحركات مسقط لإنعاش أضعف اقتصادات دول الخليج العربي بعد أن بدأت في تطبيق برنامج إصلاحي شامل لتطوير أدواتها الذكية لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية حتى تعزز مكانتها تجاريا واقتصاديا رغم الصعوبات التي تواجهها.

وفرضت الجائحة تداعيات استثنائية على البلاد في مستهل مسار جديد للإصلاح مرتبط بمجيء السلطان هيثم بن طارق، الذي كشف منذ الأيام الأولى عن توجّه نحو التخلّص من البطء والتكلّس في أجهزة الدولة وإزالة كافة العراقيل التي أخّرت الإصلاح الاقتصادي، وجاءت الظروف الحالية لتثبت أنّه ضرورة ملحّة.

> **76**
> **ترتيب عُمان بين 132 بلدا في مؤشر الابتكار 2021 بحسب المنظمة العالمية للملكية الفكرية**

وكانت السلطنة قد وضعت منذ فترة عناوين عريضة لإصلاح اقتصادها وتنويع مصادر الدخل، وإدخال تعديلات تشمل فرض ضرائب والحدّ من الدعم الحكومي، إلا أن الخطط تأجلت في عهد السلطان الراحل قابوس بن سعيد، الذي توفي العام الماضي، حيث لم تتحتّم الحاجة إلى الدفع بتلك الإصلاحات كما هي الحال اليوم.

وخلال الأعوام القليلة الماضية شرعت مسقط في استكشاف فرص استخدام التكنولوجيا في القطاعات الإنتاجية لما لها من دور كبير في التحول الرقمي وتسهيل حياة المواطنين ودفع عجلة التنمية الشاملة في السلطنة التي تواجه تحديات مالية كبيرة تعمل على معالجتها.

وتقول الحكومة إن التكنولوجيا ستقود إلى تطوير قدرات القطاع لتحقيق مؤشرات متقدمة، وخاصة المبادلات التجارية والخدمات اللوجستية وقطاع الصناعة وغيرها، لزيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي.

وفي حين تراهن مسقط كباقي جيرانها الخليجيين على استقطاب الحلقات الأساسية في صناعة التكنولوجيا والتقنية والذكاء الاصطناعي ضمن مشاريعها الطموحة المستقبلية لتنويع إيراداتها، إلا أنها قد تصطدم بتحديات جديدة تتمثل في زيادة احتمالات تعثر نقل المعرفة من دول العالم المتقدم إلى الأسواق النامية.

وتتوقع أس.أي.بي، الشركة الرائدة عالميا في مجال برمجيات الشركات، في دراسة نشرتها مؤخرا أن يعزّز التحول الرقمي وما يصاحبه من استثمارات في الابتكار نموّ سوق المعلومات في البلد بنحو 5.6 مليار دولار بحلول 2024.

قطاع المواشي في سوريا يضيع في متاهة الجفاف والأزمة المالية

سعسع (سوريا) – تعطي معاناة مربي المواشي في ريف دمشق لمحة واضحة عما يواجهه القطاع الذي تستفيد منه الآلاف من الأسر التي وجدت نفسها في وضعية سيئة نتيجة العديد من العوامل التي جعلت أعمالهم في تراجع.

وأدت تداعيات موجة الجفاف، إلى جانب الأزمة المالية بعد سنوات من الحرب، إلى تقويض مردودية المنتجات الحيوانية في سوريا، وهو ما يكبد المزارعين والتجار على حد سواء خسائر كبيرة تسعى السلطات بشق الأنفس للتقليل من وقعها.

وتتزايد استغاثات المربين للتعجيل في إنقاذ القطاع قبل وقوعه في الركود مع ظهور مؤشرات خطيرة على تراجع إيرادات العاملين فيه بسبب تكاليف الإنتاج ونقص السيولة نتيجة استفحال أزمة الليرة، وهو ما يعسّر مهمة اجتيازهم صدمة الوباء.

ويقول مربو الأبقار والأغنام في منطقة سعسع القريبة من العاصمة السورية إن استمراريتهم تتطلب تقديم المزيد من الدعم الحكومي وتوفير الأعلاف بسعر مقبول لأن هذا المجال يعد أساس معيشتهم ومصدر رزقهم.

ويعمل مرزوق طه في مجال تربية الأبقار منذ أكثر من أربعة عقود تقريبا ومازال مستمرا بهذا المشروع لأنه يُؤمّن حاجيات أفراد الأسرة ويحقق لهم وفرا ماديا كان في السابق مقبولا.

ويؤكد طه في تصريحات نقلتها وكالة الأنباء السورية الرسمية أنه اليوم يواجه صعوبات في شراء مادة العلف بعد ارتفاع سعر الطن إلى أكثر من 1.5 مليون ليرة (597 دولارا بسعر الصرف الرسمي).

وهذه المشكلة تعترض أيضا عقلة وريور الذي يعمل في قطاع تربية الأغنام منذ فترة طويلة حيث يكافح من أجل الحفاظ على نحو 400 رأس غنم وزيادة أعدادها حتى يتمكن من تصريف الإنتاج من الألبان والأجبان في السوق المحلية.

وسبق أن دعا رئيس جمعية اللحامين في سوريا، أدمون قطيش، الحكومة إلى زيادة دعم الأعلاف. وقال في تصريحات نقلتها وسائل إعلام محلية قبل أشهر إن "مربي الأغنام والأبقار لن يقوموا بالتربية مع استمرار تعرضهم للخسارة نتيجة غلاء أسعار الأعلاف".

وأشار في ذلك الوقت إلى أن نسبة الدعم الحكومي من الأعلاف التي يجب أن تصل إلى المربين بحدود 40 في المئة، لكن هذه النسبة لا يتم الوصول إليها أصلا.

وفي سعسع تظهر أرقام الوحدة الإرشادية التابعة لوزارة الزراعة أن عدد مربي الماشية في تلك المنطقة يبلغ 750 مربيا ويصل إنتاج الأبقار من الحليب إلى 5.5 طن في الموسم، فيما يقدر إنتاج رأس الغنم الواحد من الحليب في الموسم بنحو 50 كيلوغراما فقط لأن موسم إنتاج الأغنام للحليب لا يتجاوز الأربعة أشهر.

وتختلف كميات الإنتاج حسب نوعية العلف وتوفره ولهذا يلاحظ المسؤولون ارتفاع أسعار الحليب بالسوق دون أن يتمكنوا من تغيير الواقع لعدم قدرة المربين على شراء الكميات الكافية من علف المواشي.

أدمون قطيش

مربو الأغنام والأبقار سيفقدون أعمالهم جراء غلاء أسعار الأعلاف

وقال رئيس الوحدة الإرشادية في سعسع قاسم وهبي إن "التنوع في الزراعات بين الصيفي والشتوي في البلدة ساعد مربي الأغنام على البقاء فترات أطول في المراعي وخفف عنهم تكاليف شراء الأعلاف التي ارتفعت أسعارها بشكل غير مسبوق".

وكشفت الإحصائيات التي أصدرتها وزارة الزراعة مطلع العام الجاري انخفاضا في أعداد الثروة الحيوانية بنسبة تصل إلى 60 في المئة.

وكان وزير الزراعة حسان قطنا قد قال في وقت سابق إن "سوريا فقدت 50 في المئة من ثروتها الحيوانية بسبب الإرهاب".

وفي ظل غياب مؤشرات دقيقة من المنظمات الدولية حول نمو الثروة الحيوانية في سوريا قدرت وزارة الزراعة في بيانات أصدرتها في يناير الماضي عدد رؤوس الأغنام بنحو 1.54 مليون رأس، فيما تبلغ رؤوس الأبقار حوالي 832 ألفا، أما الماعز فيبلغ عددها حوالي 1866 ألف رأس، إضافة إلى قرابة 7.2 ألف رأس من الجاموس.

مهنة مهددة بالاندثار

النقد الدولي يحذر من تفاقم أزمات الدول العربية الأقل دخلا

واشنطن – تحمل مؤشرات صندوق النقد الدولي في طياتها تباينا واضحا بشأن قدرة بعض الدول العربية ذات الاقتصادات الكبيرة على التعافي من الأزمة الصحية، بينما لن تجد حكومات الدول ذات الاقتصادات الضعيفة مخرجا سريعا للمشكلة ما قد ينجر عنها أزمات إضافية.

وأكد خبراء الصندوق الثلاثاء أنّ منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تسير بشكل عام على طريق التعافي الاقتصادي، لكنّهم حذّروا في الوقت ذاته من تأثيرات تصاعد الاضطرابات الاجتماعية والبطالة في الدول الأقل دخلا.

وشهدت المنطقة تقلّص نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بواقع 3.1 في المئة بنهاية العام الماضي جراء انخفاض أسعار النفط الخام وعمليات الإغلاق الشاملة لمنع تفشي الوباء.

لكن في ظل حملات التطعيم السريعة خاصة في دول الخليج، يتوقّع الصندوق أن يرتفع نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى 4.1 في المئة هذا العام، بزيادة عن مستوى 4 في المئة الذي كان قد توقّعه سابقا.

وقال مدير إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى في الصندوق جهاد أزعور لوكالة الصحافة الفرنسية إن "المنطقة تشهد انتعاشًا في عام 2021. منذ بداية العام، نشهد تقدمًا في الأداء الاقتصادي".

وأوضح أن هذا الانتعاش ليس هو نفسه في جميع الدول، فهو غير مؤكّد ومتفاوت بسبب الاختلاف في حملات التطعيم والتطورات الجيوسياسية، في إشارة إلى كل من لبنان واليمن وسوريا وليبيا والسودان.

وفي تقريره الأخير حول التوقعات الاقتصادية الإقليمية الذي صدر في وقت سابق هذا الشهر، قال الصندوق إنّه في حين تحسنت آفاق اقتصادات الدول المصدرة للنفط مع ارتفاع أسعار الخام مؤخرا، فإن البلدان ذات الدخل المنخفض والبلدان المتضررة من النزاعات ما زال تعافيها هشا.

جهاد أزعور

الانتعاش سيكون متباينا بالنظر إلى التطعيمات والتطورات الجيوسياسية

وحذّر من "تصاعد الاضطرابات الاجتماعية" في عام 2021 الذي "يمكن أن يرتفع أكثر بسبب موجات الانتشار المتكررة لفايروس كورونا والظروف الاقتصادية المتردية، وارتفاع البطالة وأسعار المواد الغذائية".

وشهدت العديد من دول المنطقة في الفترة الأخيرة تظاهرات وتحركات مناهضة للسلطات احتجاجا على الغلاء ونقص الخدمات.